دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية

[٢٠] سمير عبد اللطيف مصطفي
[٢١] محمد أحمد رزق

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

أصبحت الرياضة أحد أهم المنتجات التي تعكس مدى تقدم المجتمعات وتطورها فى كافة المجالات ،وتشهد صناعة الرياضة من الناحية الاقتصادية تطوراً كبيراً فلم تعد الرياضة عاملاً بعيداً عن الاقتصاد بل أصبحت الرياضة في العديد من دول العالم أحد دعائم الاقتصاد ومرتكزاته ، كذلك تحولت صناعة الرياضة من الهواية والترفيه إلى صناعة تدخل فيها العديد من العناصر لنجاحها ويظهر ذلك فى تصارع العديد من الدول فى تنظيم واستضافة البطولات والأحداث الرياضية فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة تدخل فيها استثمارات ورؤوس أموال وتحقيق عائد مادى واقتصادي بل أصبحت الرياضة دخل ثابت فى كثير من البلدان.

ويؤكد أحمد شرف ،و أحمد عبد القادر ،و السعدنى السعدنى (٢٠٠٨م) بأنه لم تحظى الرياضة بمصر بثقة مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين نتيجة عدم وجود أنظمة واضحة لحقوق الشراكة ، كما يؤكدون بأن مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى بالاستثمار والمشاركة فى المجال الرياضى أهم البدائل لتوفير الموارد والتمويل. (٣٦:١)

وفى ظل التوجهات العالمية نحو تفعيل نظام السوق ووضع الأنظمة والقوانين التى تساعد على التنمية الاقتصادية فيجب إعطاء دور للقطاع الخاص فى إحداث التنمية الاقتصادية بالدولة حيث يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي ،وذلك لما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة.

ويؤكد محمد الحاورى (٢٠٠٤م) بضرورة اشتراك القطاع الخاص مع الدولة فى صنع اتجاهات السياسة النقدية والاستثمارية والسياسة المالية والضريبية وسياسة تشغيل القوى العاملة من خلال ممثلين له فى عضوية مجالس إدارة البنك المركزى والهيئة العامة للاستثمار وصندوق التدريب المهنى. (٣٢٦:١٢)

ويقصد بالإصلاح الاقتصادي فى المؤسسات الرياضية مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة التى تؤدى إلى تنمية الاقتصاد الرياضى فى المؤسسات الرياضية.

وتشير ستار الزهيرى (٢٠١٠م) أن المقصود بالإصلاح في اللغة العربية هو جعل الشيء أكثر إصلاحاً ويقابل ذلك في اللغة الانجليزية the Reform وبالفرنسية La Reform أي تعديل الاتجاه المرغوب فيه ،والإصلاح في النظام الاقتصادي يعني إصلاح المؤسسات

---

[٢٠] مدرس بقسم الإدارة الرياضية والترويح – كلية التربية الرياضية (للبنين والبنات) – جامعة بورسعيد

[٢١] مدرس بقسم الإدارة الرياضية والترويح – كلية التربية الرياضية (للبنين والبنات) – جامعة بورسعيد

الاقتصادية وهيكلية الإنتاج واستخدام أمثل للموارد المتاحة وتخفيض الطلب وزيادة العرض وهو تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ماهو متاح من موارد. (٨٢:٤)

وقد حثنا القرآن الكريم على الصلاح والإصلاح فى أكثر من موضع مثل قول الله تعالى (إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإصلاح مَا اسْتَطَعْتُ) ، سورة هود الأية (٨٨).

ويعرف محمد الغزالى (٢٠١٥م) الإصلاح الاقتصادى أنه " مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستهدف معالجة كافة أوجه القصور والخلل في طرائق وأساليب وأدوات وتقانات ومهارات النظام الاقتصادي المتشكل عبر السنين والتي تبدأ في عدم قدرته على ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة بكفاءة عالية من أجل إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التي تخص عملية التنمية الاقتصادية ". (٤:١٣)

بينما تعرف سحر الحملى (٢٠١٤م) الإصلاح الاقتصادي أنه عبارة عن " جهد جماعى منظم يستهدف إحداث تغيرات هيكلية فى النظام السياسى فى الدولة بهدف زيادة كفاءته وفعاليته بما يتناسب مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة من خلال تحسين أساليب العمل لبلوغ عدد من معطيات التحديث مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المعرفة الحديثة وتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية ". (٦٤٥:٥)

ويشير محمد طلب (٢٠٠٤م) أنه يقصد ببرنامج الإصلاح الاقتصادى البرنامج الذى تقدمه المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولى بالاشتراك مع البنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية) وهذا البرنامج له تأثير واسع النطاق على البلاد النامية بصفة خاصة وكانت مصر من الدول التى سارعت بتطبيق هذا البرنامج منذ الثمانينات من القرن الماضي وزادت سرعة تطبيقه واتسع نطاقه منذ بداية التسعينات. (٣:١٤)

ويرى الباحثان أن الدولة تقوم بأربع وظائف أساسية فى الاقتصاد الحديث وهى:

أ- وظيفة أساسية كلاسيكية : مثل توفير الخدمات للمجتمع وإنشاء الطرق والكبارى والمدارس والمستشفيات والدفاع والجيش.

ب- وظيفة توزيعية : مثل توزيع السلع والخدمات وتوزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

ج- وظيفة تنظيمية تشريعية : مثل تنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات بإصدار القوانين واللوائح.

د- وظيفة التنمية الاقتصادية : مثل كافة الإجراءات والسياسات التى تضمن تحقيق تنمية مستدامة.

وفى هذا الصدد اهتمت الدولة المصرية بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة وتشجيع القطاع الخاص بصفة خاصة حيث أصدرت عدة قوانين وقرارت منها:

١- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤م حيث ينص على " تعمل الدولة على تحفيز

القطاع الخاص لأداء مسئوليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطنى والمجتمع " مادة (٣٦)

٢- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٤٨٦) لسنة ٢٠١٦م بإعادة تنظيم وزارة الاستثمار" حيث تعمل وزارة الاستثمار على تنمية وتشجيع الاستثمار فى جمهورية مصر العربية من خلال العمل على توفير حوافز الاستثمار المشجعة والجاذبة للقطاع الخاص للدخول فى مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبي على تمويل المشروعات الاقتصادية والتنموية فى مصر".(مادة ١ بند٣)

٣- كذلك بالنسبة للجانب الرياضى فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠٠٥م بإنشاء المجلس القومي للرياضة والذي يدعو إلى " وضع وتنفيذ خطط إعداد وصقل وتنمية الكوادر البشرية العاملة في مجالات الرياضة وتدعيم البنية الأساسية للرياضة للدولة بما يخدم بيئة التربية البدنية والرياضة عموماً وتحفيز القطاع الخاص والقطاع المدني والمنظمات الأهلية على الاستثمار في مجال الرياضة ". (مادة ٣ بند ٥)

ونظراً للظروف الاقتصادية الحالية أصبح الإصلاح الاقتصادي أمر ومطلب حتمي نظراً لمتطلبات صندوق النقد الدولى لإحداث تنمية اقتصادية فى جمهورية مصر العربية ،و عليه فقد قامت الدولة المصرية بإصلاح فى جميع القطاع مثل إصلاح لضبط الإنفاق ،و استكمال قطاع الضرائب والرسوم بهدف زيادة الموارد الضريبية ،و إصلاح قطاع الجمارك العامة لزيادة كفاءته وموارده ،و تحرير سعر الصرف وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية ،وعليه فيجب على الدولة الاهتمام بالقطاع الرياضى وتحقيق إصلاح اقتصادي تنموى بالمؤسسات الرياضية وتحقيق نهضة رياضية شاملة ،و إعداد ورعاية الأبطال للتتويج على المنصات العالمية وتحقيق مراكز متقدمة ، حيث أصبحت الرياضة صناعة لها قيمتها ويقاس مدى تقدم الدول بمدى مستواها الرياضى ، فيجب الاهتمام بالقطاع الرياضى كمصدر دخل للدولة والمجتمع والاستفادة من مشاركة القطاع الخاص فى إحداث تنمية اقتصادية فى المؤسسات الرياضية.

وتعرف نورى ياسمين (٢٠١٥م) نقلاً عن مراد محفوظ القطاع الخاص أنه " ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية. (٢٢:١٦)

وتضيف شريهان مرسى (٢٠١١م) تعريف رجال الأعمال " أنهم جماعات رؤوس أموال وأيضاً أصحاب مصالح لهم عدة أدوار (سياسي- اقتصادي - ثقافي) وقد تتداخل هذه الأدوار وتتضارب مع مصلحتهم وقد يكون جزءاً تكميلياً لتحقيق مصالحهم ". (٣٧:٦)

كما تفرق نورى ياسمين (٢٠١٥م) بين نوعين من القطاع الخاص : (٢٣:١٦)

(أ)- القطاع الخاص المنتج (المحلى أو الأجنبي): هو ذلك القطاع الاقتصادى الذى يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار فى القطاعات المنتجة فى الاقتصاد الوطنى سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع والخدمات.

(ب)- القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد (محلى أو أجنبى) : هو ذلك القطاع الاقتصادى الذى يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار فى نشاطات طفيلية أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

وتوضح فاطمة أبو نعيم (٢٠١٥م) أنه يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بالأتي:(٦٤:١١)

- الكفاءة في إدارة الموارد نظراً لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها ، في حين أن القطاع العام يعاني من عدم ترشيد استخدام الموارد.
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية.
- الإدارة الكفء للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقاً من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.
- يتميز القطاع الخاص بتوجيه الادخار نحو المشروعات المربحة.

ويشير الباحثين أن القطاع الخاص المتمثل فى رجل الأعمال أو المستثمر هو شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتوظيف الأموال المدخرة بهدف الحصول على دخل وعائد مادى ،و يجب تفعيل دور رجال الأعمال والمستثمرون كقطاع خاص فى تنمية وسائل التمويل للمؤسسات الرياضية حيث يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو ،وعلى هذا الأساس فإن الاهتمام بدور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية فى المؤسسات الرياضية يتم من خلال:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري ،وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص.
- زيادة الوعى لدى المستثمرين ورجال الأعمال بأهمية الاستثمار فى المجال الرياضى واعتبارها مدخل للتمويل الذاتى.
- تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال بعائد الاستثمار فى المجال الرياضى.
- ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين ،و يؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي.
- مواجهة الأزمات المالية التى تقابل المؤسسات الرياضية.

- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لتفعيل المشروعات فى المؤسسات الرياضية.

ويستخلص الباحثان أنه رغم الاتفاق على الدور الحيوى والهام الذى يساهم به القطاع الخاص فى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة فى الدول المتقدمة التى تعتمد على آليات السوق والحرية الاقتصادية إلا أن مساهمة القطاع الخاص فى تحقيق التنمية الاقتصادية فـــى مصـــر لازال غير واضح ،ومن هذا المنطلق تولد فكرة البحث وتولد لدى الباحثين التعرف على دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادي والتنمية وتفعيل موارد وأنشطة المؤسسات الرياضية والذى قد يساعد في توفير مناخ مناسب لتطوير المؤسسات الرياضية في ضوء سياسة الدولة حالياً.

ثانياً: أهمية البحث

تعد الدراسة من الدراسات الحديثة في مجال اقتصاديات الرياضة ، فعلى الرغم من تعدد الدراسات المرتبطة التي تناولت الإصلاح الاقتصادي في المجالات المختلفة إلا أنه لا تتعرض أي دراسة للإصلاح الاقتصادي للمجال الرياضي فى جمهورية مصر العربية وهذا على حد علم الباحثان مما تضع معه أهمية البحث التي تكمن في النقاط الآتية:

أ- الأهمية العلمية:

١- تعتبر الدراسة من الدراسات الحديثة التي تناولت الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى المؤسسات الرياضية.

٢- توضيح دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية.

ب- الأهمية التطبيقية

١- الدراسة تتمشى مع السياسة العامة التي تتبناها الدولة نحو إصلاح الاقتصاد القومي.

٢- مواكبة المتغيرات العالمية ومسايرة فلسفة الدولة لتطبيق الإصلاح الاقتصادى وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى إحداث تنمية اقتصادية فى المؤسسات الرياضية.

٣- تخفيف الأعباء الملقاة على الميزانية العامة للدولة.

٤- مساعدة المؤسسات الرياضية في تمويل أنشطتها وبرامجها والقيام بواجباتها.

٥- مشاركة القطاع الخاص فى إحداث تنمية اقتصادية ومشاركة مجتمعية.

ثالثاً: هدف البحث وتساؤلاته

يهدف البحث إلى التعرف على دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية ،وذلك فى ضوء الإجابة على التساؤلات الآتية :

أ- ما أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية؟

ب- ما مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية؟

رابعاً: الدراسات المرتبطة:

أ- الدراسات العربية:

١- دراسة **عدلة مطر ،و عبد الله الغصاب** (٢٠٠٧م) (١٠) بعنوان " **دور القطاع الخاص فى التسويق الرياضى بدولة الكويت** " ، استهدفت الدراسة التعرف على مدى مساهمة القطاع الخاص فى التسويق الرياضى من خلال أهداف القطاع الخاص فى التسويق الرياضى ، دور الإعلام فى إبراز القطاع الخاص فى التسويق الرياضى ، الأساليب التى يعتمد عليها القطاع الخاص فى التسويق الرياضى ، اللوائح والتشريعات التى تساعد القطاع الخاص فى التسويق الرياضى ،و استخدم الباحثان المنهج الوصفى بالأسلوب المسحى ،و تم اختيار العينة بالطريقة العمدية واشتملت على ٥٣ فرد من رجال الأعمال وأصحاب الشركات ،و كانت أداوت جمع البيانات استمارة الاستبيان ،و كانت أهم النتائج أن للتسويق الرياضى دور مهم فى القطاع الخاص يتمثل بتوفير فرص عمل ، يسعى التسويق الرياضى لاستقطاب رجال الأعمال وغيرهم من العاملين فى القطاع الخاص ، دراسة و تعديل القوانين واللوائح التى تتعلق بالهيئات الرياضية والقطاع الخاص ومحاولة جعلها شاملة تتناول مختلف الجوانب.

٢- دراسة **عابد فضيلة ،و هدى رجب** (٢٠٠٩م) (٧) بعنوان " **التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة صندوق النقد الدولى** " ، استهدفت الدراسة إجراء دراسة تحليلية للإصلاح وفقاً للنموذج المقترح من قبل الصندوق حيث يعتبر النموذج الأكثر نجاحاً للإصلاح وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين ،و استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة مصر خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى ٢٠٠٩م من خلال سرد وصفي لحالة الاقتصاد المصري قبل الإصلاح ومن ثم تحليل أثر برنامج الإصلاح المتبع عل أداء الاقتصاد المصرى وصولاً إلى أهم الإيجابيات والسلبيات في تجربة مصر الإصلاحية ،و كانت أهم النتائج ركز صندوق النقد والبنك الدوليين في دعوتهما الإصلاحية على ضرورة الحد من تدخل الدولة بدعوى فشل حكومات الدول النامية في إدارة عمليات التنمية فيها ، أوصت بضرورة إصلاح القطاع العام حتى يتمكن من أخذ دوره الفعال في عملية التنمية الوطنية من خلال إصلاح نظام الإدارة لمؤسسات وشركات القطاع العام.

٣- دراسة **أحمد الشبيبي** (٢٠١٠م) (٢) بعنوان " **سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق : رؤية مستقبلية** " ، استهدفت الدراسة بيان السياسات والمتطلبات الضرورية للإصلاح الاقتصادي في العراق مع التركيز على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم هذه السياسات ،و كانت أهم النتائج سيعمل تطور القطاع الخاص المحلي والأجنبي المشروط على التوسع في نشاطات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب عدد كبير من العمالة الوطنية والمهارات العاطلة عن العمل وحتى التخلص من حالات التضخم الوظيفي في بعض الفروع الإنتاجية في القطاع العام.

٤- دراسة **محمود المرسومى ،و حسين كيطان** (٢٠١٢م) (١٥) بعنوان " **الإصلاح الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية فى دول عربية مختارة** " ، استهدفت الدراسة التعرف

على دور سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق هذه السياسات فى الدول المختارة ،و استخدم الباحثان المنهج الوصفى التحليلى القائم على طريقة الاستقراء والاستنباط وتحليل دول العينة المختارة حيث تم تقويم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر والعراق بعد عام ٢٠٠٣م ،و كانت أهم النتائج أن برامج الإصلاح الاقتصادى هى مجموعة من السياسات التى تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد لغرض رفع الكفاءة الإنتاجية وذلك فى إطار تحرير الاقتصاد القومى والاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة فى الحياة الاقتصادية.

٥- دراسة **سحر الحملى (٢٠١٤م) (٥)** بعنوان " **مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر والكويت** " ، استهدفت الدراسة بيان برنامج الإصلاح الاقتصادى مع عرض أهم أهدافه ، العوامل المؤثرة على مدى نجاح الإصلاح الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، تحديد أهم المعوقات والتحديات التى تواجهه ،و استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفى والتحليلى ،و كانت أهم النتائج أن هناك عدة مداخل إستراتيجية لتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أهمها المدخل الشمولى الذى ينظر إلى الإصلاح الاقتصادى كجزء لا يتجزأ من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وينطلق نحو تنمية وإصلاح اقتصادي فى إطار إستراتيجية شاملة ،وهناك المدخل الجزئي الذى ينطلق نحو الإصلاح من خلال الأخذ بالتدرج فى الإصلاح والنظر إلى الإصلاح كعملية ترميم للأجزاء المكونة من معطيات التحديث مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المعرفة الحديثة وتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٦- دراسة **حيدر الساعدي (٢٠١٥م) (٣)** بعنوان " **الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة العراق** " ، استهدفت الدراسة متابعة الإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها العراق والتي لها دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، تحليل حالة العراق في مجال جذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي وبيان المعوقات التي تواجه هذه الحالة ، تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،و استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى ،و كانت أهم النتائج لازال الاستثمار الأجنبي يواجه الكثير من المعوقات وعلى رأسها الوضع الأمني والتهميش وكذلك سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية الأساسية.

٧- دراسة **عبد الرحيم عبدالله (٢٠١٦م) (٨)** بعنوان " **إصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص : دراسة تحليلية لتقييم تجربة الخصخصة في السودان** " ، استهدفت الدراسة تقييم تجربة إصلاح القطاع العام في السودان عبر تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص بالإضافة إلى تعريف مفهوم الخصخصة وبيان المنهجية الملائمة لتطبيقها ويغطى البحث الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٤م ،و استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى ، المنهج

الاستقرائى ،و كانت أهم النتائج العقوبات الاقتصادية وعدم استقرار الأوضاع السياسية ونقص التشريعات والقوانين والشروط اللازمة لنجاح سياسة الخصخصة ساهم فى عدم تحقيق الأهداف المطلوبة من القطاع الخاص كشريك استراتيجي للقطاع العام.

٨- دراسة **عبد الرحيم البحطيطى** (٢٠١٦م) (٩) بعنوان " **الإصلاح الاقتصادى المالى والنقدى ودوره فى دعم الدور التنموى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد المصرى** " ، استهدفت الدراسة التعرف على قياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى المالى والنقدى على الكفاءة الاقتصادية للمنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة فى الاقتصاد المصرى ،و استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى ،وكانت أهم النتائج أن المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر التى تعمل فى القطاعات الخدمية والتجارية تتمتع بكفاءة اقتصادية أعلى من تلك التى تعمل فى القطاعات الصناعية.

ب- الدراسات الأجنبية:

١- دراسة **لى مينج Li Ming** (٢٠٠٠م) (٢٢) بعنوان " **ميزات وتطوير مجتمع الرياضة في الصين خلال فترة التحول الاقتصادي** "، استهدفت الدراسة تحليل ملامح الرياضة المجتمعية فى الصين خلال فترة التحول الاقتصادي ،و كانت أهم النتائج أنه يجب تحويل الرياضة إلى صناعة وفرض قيود عليها.

٢- دراسة **جيدو تابلينى Guido Tabellini** (٢٠٠٥م) (١٩) بعنوان " **دور الدولة في التنمية الاقتصادية** " ، استهدفت الدراسة التعرف على دور الدولة في التنمية الاقتصادية ،و كانت أهم النتائج أن الحوافز الحكومية لوضع السياسات هي مفتاح النجاح الاقتصادي وهذه السياسات الاقتصادية الجيدة للنمو بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وحماية حقوق الملكية الفردية.

٣- دراسة **جاو شيو فنج GAO Xue-feng** (٢٠٠٦م) (١٨) بعنوان " **الاتجاه إلى إصلاح النظام الرياضي الصيني خلال مرحلة ما بعد العصر الأولمبي** " ، خلصت الدراسة أنه بعد دورة الألعاب الاولمبية فى بكين عام ٢٠٠٨ سيواجه إصلاح النظام الرياضى الصينى تغييرات جوهرية تتجلى فى التغيرات التى تطرأ على مستقبل التنمية الرياضية المتمركزة حول دورة الألعاب الاولمبية.

٤- دراسة **لي بيان ينج LI Bian-ying** (٢٠٠٨م) (٢١) بعنوان " **الطريق إلى إصلاح النظام الرياضي في الصين بعد دورة الالعاب الاولمبية ٢٠٠٨** " ،و خلصت الدراسة أنه سيتم إجراء إصلاحات رئيسية لنظام المنافسة الرياضية ونظام التدريب ونظام الضمان المهني الرياضي ،و يجب تغيير الإدارات الحكومية من أدوارها ، إمكانيات وضع استراتيجيات إنمائية وتوفير الخدمات العامة والحفاظ على المنافسة العادلة والترويج والتنمية المتناغمة وتدريب المواهب الرياضية التنافسية.

٥- دراسة **باري هوليهان ،و ميك جرين BARRIE HOULIHAN , MICK GREEN** (٢٠٠٩م) (١٧) بعنوان " **التحديث والرياضة : إصلاح الرياضة في إنجلترا والرياضة في**

المملكة المتحدة "، استهدفت الدراسة تأثير مشروع تحديث العمل الجديد على اثنين من الهيئات العامة الرياضة فى إنجلترا والرياضة في المملكة المتحدة ،وتم التركيز على تحديد مصادر الزخم العام للتحديث في قطاع الرياضة ،و إصلاح النظام الرياضي الوطني بشكل عام وتحديث الرياضة فى إنجلترا والمملكة المتحدة يتأثر بالسياسة المحلية للعولمة وتكثيف سلعة الرياضة ،ووفقاً لحكومة المملكة المتحدة ينطوي التحديث على ضمان أن تكون عملية صنع السياسات أكثر ارتباطاً والتأكد من أن مستخدمي الخدمة العامة وليس مقدمي الخدمات هم محور التركيز.

٦- دراسة **هيران ليم Haeran Lim** (٢٠١٠م) (٢٠) بعنوان " **تحول الدولة التنموية والإصلاح الاقتصادي في كوريا** "، استهدفت الدراسة التعرف على الإصلاح الاقتصادي والطرق التي تغيرت بها الدول الإنمائية في عملية الإصلاح ،و كانت أهم النتائج التحول الهيكلي في قطاعات التصنيع وتكنولوجيا المعلومات والمالية في كوريا ،وعملية الإصلاح لا تزال تعكس تركة الدولة التنموية مع أن الدولة لا تزال تلعب دوراً هاماً في تخطيط وتنفيذ واستدامة الإصلاح الاقتصادي.

٧- دراسة **تانج جى لان TANG Ji-lan** (٢٠١٠م) (٢٥) بعنوان " **بحوث حول إصلاح الخدمة العامة البريطانية وتغيير سياسة الرياضة** "، خلصت الدراسة أن أثر إصلاح الخدمة العامة على السياسة الرياضية يتمثل في إنشاء وإعادة هيكلة تنظيم الرياضة وتخطيط وتنفيذ البرنامج الرياضي وتحقيق الأداء الرياضي وتقييمه.

٨- دراسة **يى جيان دونج YI Jian-dong**(٢٠١١م) (٢٧) بعنوان " **قواعد منطقية وتوجه قيمة إصلاح النظام الرياضي في الصين** "، خلصت الدراسة إلى أن التوجه الاستراتيجى لتنمية الرياضة فى الصين هو تحويل الصين من دولة كبيرة فى الرياضة إلى دولة قوية للرياضة ،و قواعد لإصلاح نظام الرياضة في الصين مثل الحفاظ على الحقوق الرياضية للجماهير وحمايتها وتعزيز فوائد التنمية الرياضية.

٩- دراسة **لورينزو دكتور ،و دارينا جريشينا Daryna Lorenzo Ductor , Grechyna**(٢٠١٥م) (٢٣) بعنوان " **التنمية المالية و القطاع الحقيقي و النمو الاقتصادي** " ، استهدفت الدراسة الترابط بين التنمية المالية والناتج الحقيقي للقطاع وتأثيره على النمو الاقتصادي ، وتمثلت العينة من (١٠١) بلداً من البلدان المتقدمة والبلدان النامية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٠م ،و كانت أهم النتائج أن أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي يتوقف على نمو الائتمان الخاص بالنسبة لنمو الناتج الحقيقي.

١٠- دراسة **أولكساندر كوشوفي ،و أولينا يو كراسوفسكا Oleksandr G. Olena Yu KrasovskaKoshovyi** (٢٠١٦م) (٢٤) بعنوان " **إصلاح المؤسسات الرياضية في سياق تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع الرياضي في أوكرانيا** "، استهدفت الدراسة إصلاح نظام صناعة الرياضة الأوكرانية وكشفت هذه التغييرات التي توفر ثقة

المستثمرين فى المؤسسات والمؤسسات الخاصة وإنشاء قطاع رياضي جذاب ومستثمر ،وقد اقترح النموذج المؤسسي القانوني والاقتصادي لزيادة تطوير الرياضة في أوكرانيا للحفاظ على مصلحة المستثمرين.

١١- دراسة **فلاديمير ماو Vladimir Mau** (٢٠١٧م) (٢٦) بعنوان " **السياسة الاقتصادية الروسية في ٢٠١٥-٢٠١٦: ضرورة الإصلاح الهيكلي** "، استهدفت الدراسة التعرف على التحديات الراهنة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في سياق تاريخ السنوات الثلاثين الماضية ،و كانت أهم النتائج أن روسيا تركز على نموذج نمو جديد وتحول هيكلي ومعالجة السياسة الاقتصادية.

جـ- التعليق على الدراسات المرتبطة:

١- تحليل عام للدراسات المرتبطة:

فى ضوء ما استطاع الباحثان الحصول عليه من دراسات وأبحاث متعلقة بموضوع البحث ، فقد تم الاستعانة بما هو متاح من أحدث الدراسات العربية ،وأحدث الدراسات الأجنبية مستعيناً فى ذلك بأكاديمية البحث العلمي ،وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ،والمكتبة الرقمية للجامعات المصرية ، كما تم دراستهم وتحليلهم على النحو التالي :

(أ) بلغ عدد الدراسات المرتبطة (١٩) دراسة عربية وأجنبية وهى تمثل مجموع الدراسات التى استطاع الباحثان الحصول عليها – فى حدود علمهم – والتي لها علاقة بموضوع البحث.

(ب) أجريت هذه الدراسات فى الفترة الزمنية مابين أعوام (٢٠٠٠م- ٢٠١٧م).

(جـ) استهدفت معظم الدراسات بيان السياسات والمتطلبات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى ،و دور سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

(د) استخدمت معظم الدراسات المرتبطة المنهج الوصفي التحليلى ،وكانت أدوات جمع البيانات تتمثل في تحليل الوثائق واللوائح والقوانين ،والمقابلة الشخصية ،واستمارة الاستبيان.

٢- أوجه الاستفادة من الدراسات المرتبطة:

تم الاستفادة من الدراسات والبحوث المرتبطة والتي تناولت موضوع البحث ، حيث ساعدت تلك الدراسات فيما يلي:

(أ) ساهمت فى زيادة المعلومات والبيانات المتعلقة بمشكلة البحث.

(ب) تحديد وصياغة أهداف وتساؤلات البحث.

(جـ) الاستفادة من نتائج الدراسات المرتبطة في مناقشة وتفسير نتائج البحث.

٣- أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسات المرتبطة:

(أ) أوجه اتفاق هذا البحث مع الدراسات المرتبطة يتمثل فى:

- تحقيق متطلبات وسياسات الإصلاح الاقتصادى.

(ب) أوجه الاختلاف بين البحث الحالى و الدراسات المرتبطة يتمثل فى:

- التعرف على أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية.

- التعرف على سياسات ومبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية.

٤- تحديد الفجوة البحثية

تتحدد الفجوة البحثية من خلال نتائج الدراسات المرتبطة والدراسة الحالية ،ويتضح ذلك من خلال الشكل التالى :

شكل رقم (١)

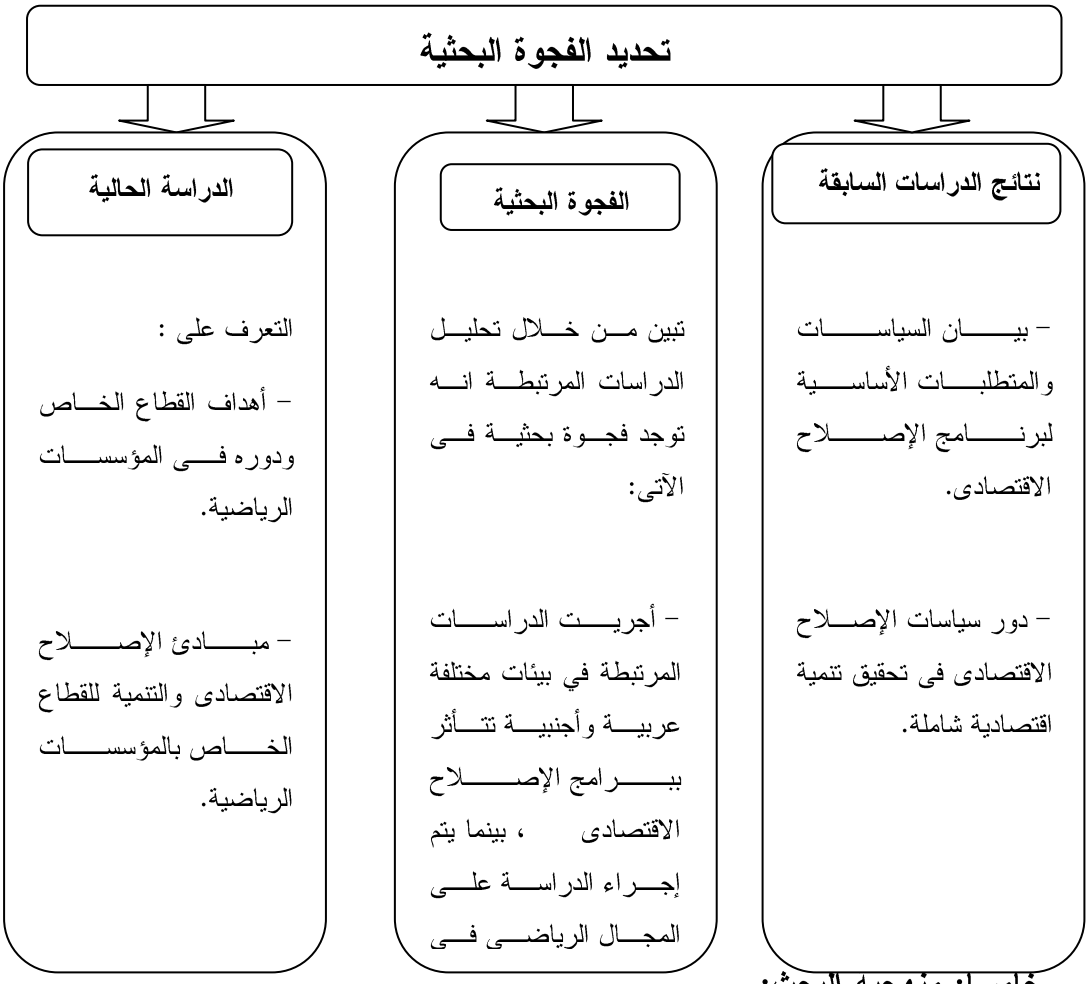

خامسا: منهجيه البحث:

أ- منهج البحث:

تم اختيار المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وتحقيقاً لأهدافه.

ب- مجتمع وعينة البحث:

تم تحديد وتوصيف خصائص المجتمع الأصلى وعينة البحث وفقاً لسجلات الهيئة العامة للاستثمار ،و سجلات الغرفة التجارية حتى تاريخ إجراء الدراسة ،وتم اختيار عينة عمدية بسيطة من رجال الأعمال والمستثمرين ،و شركات القطاع الخاص المهتمة بالمجال الرياضى حيث شملت العينة على (٤٥) فرد ،و يوضح جدول رقم (١) توصيف عينة البحث

المختارة.

جدول (١) توصيف عينة البحث

م	الوصف	عدد الأفراد
١	عينة تمثل رجال الأعمال والمستثمرون	(٤٢) فرد
٢	عينة تمثل شركات الاتصالات (الشركة المصرية للاتصالات)	(١) فرد
٣	عينة تمثل شركات المنتجات الغذائية (كنتاكى)	(١) فرد
٤	عينة تمثل الشركات الصناعية (كابسى)	(١) فرد
	الإجمالي	(٤٥) مفحوص

ج- أدوات جمع البيانات: تم استخدام الأدوات الآتية فى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق هدف البحث والإجابة على تساؤلاته:

١- **المقابلة الشخصية:** تم إجراء عدة مقابلات شخصية مع أفراد عينة الدراسة من رجال الأعمال والمستثمرين للتعرف على ماذا يريد المستثمر من المؤسسة الرياضية ،و كيف يوظف استثماراته فى تفعيل أنشطة المؤسسات الرياضية محلق (٢) .

٢- **تحليل الوثائق و المراجع:**تم الإطلاع على المراجع العلمية والدراسات المرتبطة بموضوع البحث والاستعانة بها فى تصميم الإطار النظرى ، كما قام الباحثان بالتفرقة بين الدراسات للتعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف ،ومن خلال ما تم جمعه من وثائق ومراجع فقد تم التمكن من جمع المعلومات الخاصة بموضوع البحث.

٣- شبكة المعلومات الدولية:

تم استخدام شبكة المعلومات الدولية الإنترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بالإطار النظرى للبحث ،و الدراسات المرتبطة.

٤- **الاستبيان:**تم تصميم استمارة الاستبيان وفق الخطوات التالية :

(أ)- فى ضوء هدف البحث وتساؤلاته ومن خلال الاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة فى الإدارة الرياضية و إدارة الأعمال،و كذلك بالاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث المرتبطة ،و فى ضوء نتائج المقابلات الشخصية التى أجريت ، تم تصميم استمارة الاستبيان المبدئية ملحق (٣): وتشمل (٢) محاور.

(ب)- تم عرض محاور وعبارات استمارة الاستبيان ملحق (٣) على مجموعة من الخبراء ملحق (١) بلغ عددهم (٥) محكم ممن تتوفر فيهم الخبرة الأكاديمية والمهنية فى مجال الإدارة الرياضية ،و ذلك لإبداء الرأى حول مناسبة المحاور والعبارات ومدى تحقيقها لهدف البحث ومدى وضوح المحاور وصياغتها ومدى ملائمة كل عبارة للمحور التابع له ،وتم تحديد المواصفات والشروط الآتية عند اختيار الخبير:

- مواصفات الخبراء الأكاديميون فى مجال الإدارة الرياضية:

- أن يكون حاصلاً على درجة أستاذ فى مجال الإدارة الرياضية.
- أن يكون له دراسات وخبرات سابقة ،أو إنتاج علمى فى مجال الاستثمار واقتصاديات

الرياضة والمشاريع الرياضية.

تم استخدام ميزان التقدير الثنائى لاستمارة الاستبيان (مناسب = ٢درجات ، غير مناسب= درجة واحدة) وذلك لحساب الأهمية النسبية للمحاور الرئيسية والفرعية والعبارات المنتمية لكل محور فرعى.

د- الدراسة الاستطلاعية: تم إجراء الدراسة الاستطلاعية لاستمارة الاستبيان ملحق (٤) فى الفترة من ٢٠١٦/١٢/٢٤م إلى ٢٠١٧/١/٦م على عينة من رجال الأعمال والمستثمرون ،وشركات القطاع الخاص بلغت (٢٠) فرد.

ه- المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان:

١- **الصدق:** تم اختبار صدق استمارة الاستبيان باستخدام طريقتين:

(أ)- صدق المحتوي أو المضمون:

تم عرض استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية ملحق (٣) على مجموعة من الخبراء ملحق (١) بلغ عددهم (٥) محكم ممن تتوفر فيهم الخبرة الأكاديمية والمهنية فى مجال الإدارة الرياضية وذلك بغرض التحقق من مدي صلاحية الاستمارة في قياس ما وضعت من أجله ،ومدي مناسبة محاور استمارة الاستبيان ،ومدي ملائمة العبارات المنتمية لكل محور حيث جاءت نتائج استطلاع رأى الخبراء حول مدى مناسبة المحاور المقترحة لاستمارة الاستبيان أن هناك اتفاق بين آراء الخبراء بنسبة (١٠٠%) على محاور استمارة الاستبيان قيد البحث.

وتم عرض عبارات استمارة الاستبيان وذلك لإبداء الرأى حول مناسبة العبارات ومدى تحقيقها لهدف البحث ومدى ملائمة كل عبارة للمحور التابع له ،ومن خلال تحليل نتائج استطلاع رأى الخبراء تم التوصل إلى تعديل وإعادة صياغة بعض العبارات ،ويوضح جدول (٢) أراء الخبراء فى عبارات استمارة الاستبيان التى تم تعديلها أو التى تم حذفها.

جدول (٢) أراء الخبراء فى عبارات استمارة الاستبيان

م	المحاور	عدد العبارات فى شكلها المبدئى	العبارات التى تم تعديلها وإعادة صياغتها		العبارات التى تم حذفها		عدد العبارات فى الشكل النهائى
			عدد	أرقام العبارات	عدد	أرقام العبارات	
١	أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية	١٤	٢	٢ ، ١٤	-	-	١٤
٢	مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية	٣٠	٣	١ ، ٤ ، ١١	-	-	٣٠
	الإجمالى	٤٤	٥	-	-	-	٤٤

ويوضح جدول (٢) أراء الخبراء فى عبارات استمارة الاستبيان حيث بلغ عدد العبارات فى الشكل المبدئى (٤٩) عبارة ،و بلغ عدد العبارات التى تم تعديلها وإعادة

صياغتها (٥) عبارات.

وبناءاً على نتائج وملاحظات الخبراء تم صياغة استمارة الاستبيان في صورتها الأولية ملحق (٤) ،و تم استخدام ميزان التقدير الثنائى (موافق ، غير موافق).

(ب)- صدق الاتساق الداخلى:

تم اختيار صدق الاتساق الداخلى لحساب صدق استمارة الاستبيان من خلال إيجاد قيمة معامل الارتباط بين كل عبارة والمحور الخاص بها كما موضح بالجدول (٣) ،و كذلك إيجاد قيمة معامل الارتباط بين محاور استمارة الاستبيان والاستبيان ككل كما هو موضح بجداول (٤).

جدول (٣) قيمة معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ن= ٢٠

المحور الأول: أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية			المحور الثانى: مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية					
رقم العبارة	مع المحور	مع الاستمارة	رقم العبارة	مع المحور	مع الاستمارة	رقم العبارة	مع المحور	مع الاستمارة
١	٠,٦٠١	٠,٥٦٨	١	٠,٦٧٧	٠,٦٤٧	١٦	٠,٦٦٨	٠,٤٧٨
٢	٠,٧١٣	٠,٥٧٨	٢	٠,٦٩٨	٠,٥٤١	١٧	٠,٥٢٩	٠,٦٨٦
٣	٠,٦٧٧	٠,٦٤٧	٣	٠,٥٣١	٠,٨٩٨	١٨	٠,٦٣٨	٠,٥١٤
٤	٠,٦٩٨	٠,٥٤١	٤	٠,٧٢٢	٠,٤٩١	١٩	٠,٥٣١	٠,٨٩٨
٥	٠,٥٢٢	٠,٤٩٩	٥	٠,٦٧٥	٠,٦٤٠	٢٠	٠,٦٣٨	٠,٦٤٣
٦	٠,٥٧٦	٠,٤٨٢	٦	٠,٦٣٤	٠,٤٩٥	٢١	٠,٦٣٨	٠,٦٤٣
٧	٠,٦٦٤	٠,٥٨٨	٧	٠,٦٠١	٠,٤٦٨	٢٢	٠,٧٦٠	٠,٥٩٨
٨	٠,٥٣١	٠,٨٩٨	٨	٠,٦٧٧	٠,٦٤٧	٢٣	٠,٦٦٢	٠,٦٦٨
٩	٠,٦٣٨	٠,٦٤٣	٩	٠,٦٩٨	٠,٥٤١	٢٤	٠,٦٧٧	٠,٦٤٧
١٠	٠,٦٦٢	٠,٦٦٨	١٠	٠,٧٦٠	٠,٥٩٨	٢٥	٠,٦٧٦	٠,٤٨١
١١	٠,٦٦٤	٠,٥٨٨	١١	٠,٦٣٨	٠,٦٤٣	٢٦	٠,٧٢٩	٠,٥٦٧
١٢	٠,٦٦٨	٠,٦٠١	١٢	٠,٥٨٥	٠,٧٠٢	٢٧	٠,٥٨٤	٠,٧٤١
١٣	٠,٥٦٨	٠,٥١٤	١٣	٠,٥٣١	٠,٨٩٨	٢٨	٠,٧٢٩	٠,٥٦٧
١٤	٠,٥٣١	٠,٥٩٨	١٤	٠,٧١٣	٠,٤٩٦	٢٩	٠,٦٧٦	٠,٦٤٠
			١٥	٠,٥٨٤	٠,٥١٤	٣٠	٠,٦٠١	٠,٥٦٨

قيمة ر الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) = ٠.٤٤٤

يتضح من جدول رقم (٣) وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين درجة كل عبارة ودرجة المحور ثم الدرجة الكلية ،وهذا يدعم الاتساق الداخلى كمؤشر لصدق التكوين ، مما يدل على صدقها وارتباطها بالمحور المنتمية إليه.

جدول (٤) معامل الارتباط بين محاور استمارة الاستبيان والاستبيان ككل ن=٢٠

المحور	المحور الأول	المحور الثانى	الدرجة الكلية
أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية		٠,٥٢٩	٠,٥٧٤
مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية			٠,٥٩٨

قيمة ر الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) = ٠.٤٤٤

يوضح جدول (٤) وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين درجة كل بعد وبين الدرجة الكلية مما يدل على صدق الاتساق الداخلى للاستمارة.

٢- الثبات

تم حساب معامل الثبات للاستمارة بطريقة التجزئة النصفية لسبيرمان براون ،ومعادلة جتمان بالإضافة إلى طريقة كودر- ريتشاردسون Kuder-Richardson 20 (KR20) لحساب معامل الثبات الكلي لأداة القياس ،و يوضح جدول (٥) معامل ثبات الاستمارة.

جدول (٥) ثبات الاستمارة بطريقة التجزئة النصفية وكودر- ريتشاردسون

م	المحور	التجزئة النصفية		كودر- ريتشاردسون
		سبيرمان براون	جتمان	
١	المحور الأول	٠,٧٦٩	٠,٨٨٣	٠,٧٤٢
٢	المحور الثاني	٠,٧٢٥	٠,٨٩٤	٠,٧١٦

يتضح من جدول (٤) أن قيم معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستمارة قد تراوحت بين (٠,٧٢٥) و(٠,٨٩٤) ،وتراوحت قيم كودر- ريتشاردسون لتحديد الثبات الكلي بين (٠,٧١٦) و(٠,٧٤٢) مما يدل على أن الاستمارة قيد الدراسة ذات معامل ثبات مرتفع.

و- الدراسة الأساسية:

تم تطبيق استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية ملحق (٥) على عينة البحث الأساسية حيث تم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة قدرها (٤٥) فرد من رجال الأعمال والمستثمرين ،وشركات القطاع الخاص فى الفترة من ٢٠١٧/١/٢١م إلى ٢٠١٧/٢/١٧م حيث تم أجراء المقابلات الشخصية لعينة البحث لمتابعة وشرح مضمون الاستمارة.

سادساً: عرض ومناقشة النتائج:

أ- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول:

١- عرض نتائج التساؤل الأول:

جدول (٦) التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث فى
أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية ن= ٤٥

م	العبارة	موافق	غير موافق	م	%	كا٢
١	مشاركة القطاع الخاص فى المؤسسات الرياضية ينبع من دوره فى المسئولية الاجتماعية	٢٧	١٨	١,٦٠	%٨٠	١,٨
٢	استخدام الرياضة كمورد لزيادة دخل القطاع الخاص	٤٣	٢	١,٩٦	%٩٨	٣٧,٣٦
٣	يشجع النشاط الرياضى مساهمة القطاع الخاص للاستثمار فى المؤسسات الرياضية	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٤	تقديم مساعدات مادية ومالية للنهوض بالمؤسسات الرياضية	٣٨	٧	١.٨٤	%٩٢	٢١,٣٦
٥	مساهمة القطاع الخاص فى توفير السيولة المالية اللازمة للقيام بأعمال الصيانة الدورية للمرافق والمنشآت والملاعب الرياضية	٣٢	١٣	١,٧١	%٨٥,٥	٨
٦	المساهمة فى استثمار وتطوير الملاعب والمنشآت الرياضية	٣٩	٦	١,٨٧	%٩٣,٥	٢٤,٢
٧	رعاية الأحداث والبطولات الرياضية بالمؤسسات الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٨	الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٩	الدعاية والإعلان لشركات القطاع الخاص ومنتجاته فى المؤسسات الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
١٠	تسويق منتجات القطاع الخاص فى المؤسسات الرياضية	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
١١	المساعدة فى تنمية واكتشاف المواهب الرياضية	٢٨	١٧	١,٦٢	%٨١	٢,٧
١٢	المساعدة فى رفع المستوى الفنى للفرق الرياضية	٤١	٤	١,٩١	%٩٥,٥	٣٠,٤
١٣	بيع وشراء اللاعبين والمساعدة فى الاحتراف الرياضى	٢٤	٢١	١,٥٣	%٧٦,٥	٠,٢
١٤	المساعدة فى توفير فرص عمل بالمؤسسات الرياضية	٤٣	٢	١,٩٦	%٩٨	٣٧,٣٦

قيمة كا٢ عند درجة حرية ١ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٣,٨٤١

٢- مناقشة نتائج التساؤل الأول:

يتضح من الجدول (٦) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٧٦,٥% ، ١٠٠%)، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (٠,٢ ، ٤٥) ،و أتضح الآتى:

- أعلى نسبة مئوية قدرها (١٠٠%) للعبارة رقم (٧، ٨، ٩).
- أقل نسبة مئوية (٧٦,٥%) للعبارة رقم (١٣).

وتشير هذه الاستجابات أن أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية هى:

- رعاية الأحداث والبطولات الرياضية بالمؤسسات الرياضية.
- الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص.
- الدعاية والإعلان لشركات القطاع الخاص ومنتجاته فى المؤسسات الرياضية.

وهذا يتفق مع دراسة كلٍ من عدلة مطر ،و عبد الله الغصاب (٢٠٠٧م) (١٠) ، TANG Ji-lan (٢٠١٠م) (٢٥) ، YI Jian-dong (٢٠١١م) (٢٧).

وتؤكد فاطمة أبو نعيم (٢٠١٥م) أنه يتميز القطاع الخاص بقدرته على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية ،والتميز بتوجيه الادخار نحو المشروعات المربحة. (١١:٦٤)

ويشير الباحثين أن القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية فى المؤسسات الرياضية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو الاقتصادى ،وعليه يجب تفعيل دورهم فى رعاية الأحداث والبطولات الرياضية.

ويشير أحمد الشبيبي (٢٠١٠م) أنه سيعمل تطور القطاع الخاص المحلي والأجنبي المشروط على التوسع في نشاطات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب عدد كبير من العمالة الوطنية والمهارات العاطلة عن العمل وحتى التخلص من حالات التضخم الوظيفي في بعض الفروع الإنتاجية في القطاع العام.(٢:١١٩)

ويؤكد أحمد شرف ،و أحمد عبد القادر ،و السعدنى السعدنى (٢٠٠٨م) أن مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار بات من أهم البدائل لتوفير الموارد والتمويل ،و تشجيع الشركات التجارية والاستثمارية لرعاية الهيئات والمؤسسات الرياضية. (١:٦١)

ويؤكد الباحثين على ضرورة مشاركة القطاع الخاص فى المؤسسات الرياضية لإحداث تنمية اقتصادية من خلال رعاية الأحداث والبطولات الرياضية ،و كذلك الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص ،و الدعاية والإعلان لشركات القطاع الخاص ومنتجاته فى المؤسسات الرياضية.

ب- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثانى:

١- عرض نتائج التساؤل الثانى:

جدول (٧) التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث

فى مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية ن= ٤٥

م	العبارة	موافق	غير موافق	م	%	كا٢
١	إدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار الأخرى	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢	تخفيف الأعباء على الميزانية العامة للدولة من خلال تحمل القطاع الخاص إدارة ودعم المؤسسة الرياضية	٤٣	٢	١,٩٦	%٩٨	٣٧,٣٦
٣	قصور أداء القطاع الحكومي فى إدارة المؤسسة الرياضية يحفز القطاع الخاص لإدارة المؤسسة الرياضية	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٤	تقليص دور الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى المؤسسة الرياضية دون المساس بالملكية العامة للمؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٥	دخول القطاع الخاص فى تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الرياضية	٤٢	٣	١,٩٣	%٩٦,٥	٣٣,٨
٦	إسناد إدارة المؤسسة الرياضية إلى القطاع الخاص	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١

٧	الشراكة بين المؤسسة الرياضية والقطاع الخاص أساسها المصالح العامة وخدمة المجتمع	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٨	وضع رؤية استثمارية لتطوير المؤسسة الرياضية	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٩	إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لاستثمار المؤسسة الرياضية	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
١٠	إسناد تنظيم البطولات الرياضية للقطاع الخاص	٣٧	٨	١,٨٢	%٩١	١٨,٧
١١	توظيف رأس مال المستثمر فى نشاط رياضى يدر دخلاً للمؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
١٢	إقامة مدن رياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
١٣	إقامة مشاريع إنشائية فى المؤسسة الرياضية	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
١٤	إقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية فى المؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
١٥	تقسيم أسوار المؤسسة الرياضية لإقامة محلات تجارية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
١٦	وضع برنامج تأهيلى للعاملين بالمؤسسة الرياضية فى ضوء التطورات العالمية المعاصرة	١٧	٢٨	١,٣٨	%٦٩	٢,٧
١٧	ربط أجر العاملين بالمؤسسة الرياضية بالإنتاج ومستوى الانجاز الرياضى	٣٩	٦	١,٨٧	%٩٣,٥	٢٤,٢
١٨	المساعدة فى وضع نظام للتأمين والعلاج الصحى للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية	٣٢	١٣	١,٧١	%٨٥,٥	٨
١٩	تنفيذ براءات الاختراع الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥

قيمة كا^{2} عند درجة حرية ١ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٣,٨٤١

تابع جدول (٧)

م	العبارة	موافق	غير موافق	م	%	كا٢
٢٠	المساعدة فى توفير وسائل نقل للمؤسسة الرياضية	٤٣	٢	١,٩٦	%٩٨	٣٧,٣٦
٢١	مد المؤسسة الرياضية باحتياجاتها من الخدمات مثل شركات النظافة ،و شركات الصيانة للأجهزة والأدوات وحمام السباحة	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٢٢	تنفيذ شبكة اتصالات حديثة واستخدام الانترنت بالمؤسسة الرياضية لنقل المعلومات	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٢٣	مشاركة القطاع الخاص فى تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٤	مشاركة القطاع الخاص فى شراء أسهم فى البورصة لأعضاء المؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٥	المساهمة فى إنشاء بورصة رياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٦	إعفاء ضريبى وجمركى للقطاع الخاص عند الاستثمار فى المؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٧	وضع برنامج تأهيلى للعاملين بالمؤسسة الرياضية فى ضوء التطورات العالمية المعاصرة	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٢٨	ربط أجر العاملين بالمؤسسة الرياضية بالإنتاج ومستوى الانجاز الرياضى	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٩	المساعدة فى وضع نظام للتأمين والعلاج الصحى للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥

٣٠	تنفيذ براءات الاختراع الرياضية	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١

قيمة كا^{2} عند درجة حرية ١ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٣,٨٤١

٢- مناقشة نتائج التساؤل الثانى:

(٦٩%، ١٠٠%)، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (٢,٧ ، ٤٥) ،و أتضح الآتى:

- أعلى نسبة مئوية قدرها (١٠٠%) للعبارة رقم (١، ٤، ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩).
- أقل نسبة مئوية (٦٩%) للعبارة رقم (١٦).

وتشير هذه الاستجابات أن مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية هى :

- إدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار الأخرى.
- تقليص دور الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى المؤسسة الرياضية دون المساس بالملكية العامة للمؤسسة الرياضية.
- الشراكة بين المؤسسة الرياضية والقطاع الخاص أساسها المصالح العامة وخدمة المجتمع.
- توظيف رأس مال المستثمر فى نشاط رياضى يدر دخلاً للمؤسسة الرياضية.
- إقامة مدن رياضية.
- إقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية فى المؤسسة الرياضية.
- تقسيم أسوار المؤسسة الرياضية لإقامة محلات تجارية.
- تنفيذ براءات الاختراع الرياضية.
- مشاركة القطاع الخاص فى تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية.
- مشاركة القطاع الخاص فى شراء أسهم فى البورصة لأعضاء المؤسسة الرياضية.
- المساهمة فى إنشاء بورصة رياضية.
- إعفاء ضريبى وجمركى للقطاع الخاص عند الاستثمار فى المؤسسة الرياضية.
- ربط أجر العاملين بالمؤسسة الرياضية بالإنتاج ومستوى الانجاز الرياضى.
- المساعدة فى وضع نظام للتأمين والعلاج الصحى للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية.

وهذا يتفق مع دراسة كلٍ من LI Bian-ying (٢٠٠٨م) (٢١) ، أحمد الشبيبي (٢٠١٠م) (٢) ، Haeran Lim (٢٠١٠م) (٢٠) ، TANG Ji-lan (٢٠١٠م) (٢٥) ، YI Jian-dong(٢٠١١م) (٢٧) ، محمود المرسومى،و حسين كيطان (٢٠١٢م) (١٥).

ويرى الباحثين أن برامج الإصلاح الاقتصادى هى مجموعة من السياسات تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد لغرض رفع الكفاءة الإنتاجية وذلك فى إطار تحرير الاقتصاد القومى والاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة فى الحياة الاقتصادية ،ومن ثم يجب الاهتمام بالقطاع الرياضى كقطاع استثماري يعد من مقومات الاقتصاد المصرى ،ومن ثم يجب إدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار الأخرى ، كذلك يجب الاهتمام بالقطاع

الخاص وتحفيزه من خلال إعفاء ضريبى وجمركى عند الاستثمار فى المؤسسة الرياضية ،و إزالة كل العقبات والمعوقات التى تقابل القطاع الخاص من معوقات قانونية وسياسية وإدارية حتى يتم تحقيق أهدافه من عملية الاستثمار.

وهذا يتفق مع دراسة كلً من Guido Tabellini (٢٠٠٥م) (١٩) ، عبد الرحيم عبدالله (٢٠١٦م) (٨) ، Olena Yu KrasovskaOleksandr G. Koshovyi , (٢٠١٦م) (٢٤) أن العقبات الاقتصادية وعدم استقرار الأوضاع السياسية ونقص التشريعات والقوانين ساهم فى عدم تحقيق الأهداف المطلوبة من القطاع الخاص كشريك استراتيجي للقطاع العام ،ويؤكد Olena Yu KrasovskaOleksandr G. Koshovyi , (٢٠١٦م) (٢٤) أن هذه التغييرات التي توفر ثقة المستثمرين فى المؤسسات والمؤسسات الخاصة وإنشاء قطاع رياضي جذاب ومستثمر.

ويشير حيدر الساعدي (٢٠١٥م) لازال الاستثمار الأجنبي يواجه الكثير من المعوقات وعلى رأسها الوضع الأمني والتهميش وكذلك سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية الأساسية. (٣:٩١)

وفى هذا الصدد يشير محمد الغزالى (٢٠١٥م) أن خطة الإصلاح الاقتصادى هى الإجراءات والتدابير التي تستهدف معالجة كافة أوجه القصور والخلل في طرائق وأساليب وأدوات وتقانات ومهارات النظام الاقتصادي والتي تبدأ في عدم قدرته على ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة بكفاءة عالية من أجل إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التي تخص عملية التنمية الاقتصادية ". (١٣:٤)

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي من مكونين أساسيين وهما برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي حيث يختص الأول بإعادة التوازنات بين الكميات الاقتصادية سواء على مستوى الميزانية العامة والعرض الكلي والطلب الكلي وذلك بهدف السيطرة على الأسعار والتضخم وعجز الميزانية العامة ، في حين يهدف برنامج التكيف الهيكلي إلى التحول نحو الاعتماد على قوى السوق وتقليل تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية والتحول من اقتصاد يقوم على التخطيط إلى اقتصاد يتأثر بتخصيص الموارد فيه بنظام الحوافز الذي تستخدم فيه الدولة أدواتها المالية والنقدية للتأثير على تلك الحوافز.

كذلك يؤكد الباحثين على أن عملية الإصلاح عملية ديناميكية مستمرة وهدفها تحقيق النجاح والتطور ويجب أن تحقق متطلبات صندوق النقد الدولى وصندوق البنك الدولى فى الإصلاح الاقتصادى من خلال تقليص دور الدولة فى تنظيم وتنفيذ الأنشطة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص من خلال مشاركة القطاع الخاص فى تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية ،والمساهمة فى إنشاء بورصة رياضية وشراء أسهم لأعضاء المؤسسات الرياضية ، كذلك يجب الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية فى تقسيمها أسوار لإقامة محلات تجارية وإقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية فى المؤسسة الرياضية

،و إقامة مدن رياضية.

سابعاً: الاستخلاصات:

في ضوء النتائج التى تم الحصول عليها ومعالجتها وعرضها وتفسيرها ،وفى حدود المنهج المستخدم ،وفى حدود استجابات عينة البحث ، تم التوصل إلى الاستخلاصات التالية :

أ- أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية هى:

١- رعاية الأحداث والبطولات الرياضية بالمؤسسات الرياضية.

٢- الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص.

٣- الدعاية والإعلان لشركات القطاع الخاص ومنتجاته فى المؤسسات الرياضية.

ب- مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية هى :

١- إدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار الأخرى.

٢- تقليص دور الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى المؤسسة الرياضية دون المساس بالملكية العامة للمؤسسة الرياضية.

٣- الشراكة بين المؤسسة الرياضية والقطاع الخاص أساسها المصالح العامة وخدمة المجتمع.

٤- توظيف رأس مال المستثمر فى نشاط رياضى يدر دخلاً للمؤسسة الرياضية.

٥- إقامة مدن رياضية.

٦- إقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية فى المؤسسة الرياضية.

٧- تقسيم أسوار المؤسسة الرياضية لإقامة محلات تجارية.

٨- تنفيذ براءات الاختراع الرياضية.

٩- مشاركة القطاع الخاص فى تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية.

١٠- مشاركة القطاع الخاص فى شراء أسهم فى البورصة لأعضاء المؤسسة الرياضية.

١١- المساهمة فى إنشاء بورصة رياضية.

١٢- إعفاء ضريبى وجمركى للقطاع الخاص عند الاستثمار فى المؤسسة الرياضية.

١٣- ربط أجر العاملين بالمؤسسة الرياضية بالإنتاج ومستوى الانجاز الرياضى.

١٤- المساعدة فى وضع نظام للتأمين والعلاج الصحى للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية.

ثامناً: التوصيات:

١- نجاح الإصلاح الاقتصادى مرهون بإصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القطاع الخاص فى رسم القرار الاقتصادى والسياسى والرياضى.

٢- تهيئة بيئة تشريعية قانونية ملائمة لنجاح الإصلاح الاقتصادى ،والقضاء على البيروقراطية والفساد المالى والإدارى لتحقيق تنمية اقتصادية فى المؤسسات الرياضية.

٣- تشجيع القطاع الخاص على التملك وإدارة المؤسسات الرياضية ،و تحويل المؤسسات الرياضية إلى مؤسسات أعمال تعمل فى إطار تشريعى رياضى تحقق الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

٤- وضع الرياضة ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالدولة ،والإقتناع بأن الاستثمار بالمؤسسات الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من المؤسسة الرياضية والدولة والمستثمر.

٥- قيام الجهة التشريعية (مجلس الشعب) بإقرار قانون خاص بالاستثمار فى المجال الرياضى ،وإدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار.

٦- الاهتمام بالإصلاح الإداري والإصلاح السياسى للمؤسسات الرياضية باعتبارهم عنصر هام من عناصر التنمية ونجاح سياسات الإصلاح الاقتصادى.

تاسعاً: الدراسات المستقبلية المقترحة:

أسهم هذا البحث فى التعرف على دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية إلا أن نطاق هذا البحث والأساليب المستخدمة فيه والنتائج التى تم التوصل إليها تشير إلى وجود مجالات آخري لبحوث (دراسات) مستقبلية ،ومن بين هذه الدراسات البحثية المقترحة :

- دور مؤسسات الدولة فى تفعيل سياسات الإصلاح الاقتصادى.
- دور الدولة فى دعم القطاع الخاص المنتج للنشاط الرياضى.
- مكانة القطاع الخاص فى ظل قوانين الاستثمار الرياضى.
- الدور التنموى للقطاع الخاص فى المؤسسات الرياضية.
- السياسات التحفيزية للقطاع الخاص للنهوض بالمؤسسات الرياضية.
- المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المؤسسات الرياضية.
- الإصلاح الإداري وهيكلة المؤسسات الرياضية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

١- أحمد سعيد رجب شرف ،و أحمد فاروق عبد القادر،والسعدنى خليل السعدنى (٢٠٠٨م) دور الشراكة بين المؤسسات الرياضية و مؤسسات المجتمع المدنى فى النهوض بالرياضة المصرية ، العدد ٥٦ ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان.

٢- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي (٢٠١٠م) سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية ، المجلد ٣٨ ، العدد ١،٢ مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق.

٣- حيدر عليوي شامي الساعدي(٢٠١٥م) الإصلاح الإقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة العراق ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٣ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق.

٤- ستار شدهان شياع الزهيرى (٢٠١٠م) الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق ، المجلد ٧ ، كلية التربية ، جامعة واسط.

٥- سحر عبد الله الحملى (٢٠١٤م) مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر و الكويت ، العدد ٣ ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر.

٦- شريهان يحيى محمد مرسى:(٢٠١١م) تفعيل آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار فى المجال الرياضى، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة طنطا.

٧- عابد فضيلة ، هدى رجب (٢٠٠٩م) التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة صندوق النقد الدولى ، المجلد ٣١، العدد ٢ ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا.

٨- عبد الرحيم الشاذلي يحيي عبدالله (٢٠١٦م) إصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص : دراسة تحليلية لتقييم تجربة الخصخصة في السودان ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية – شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين.

٩- عبد الرحيم الشحات أحمد البحطيطى (٢٠١٦م) الإصلاح الاقتصادى المالى والنقدى ودوره فى دعم الدور التنموى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد المصرى، المجلد ٣٨ ، العدد ١، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق.

١٠- عدلة عيسى مطر ، عبد الله عيد الغصاب (٢٠٠٧م) دور القطاع الخاص فى التسويق الرياضى بدولة الكويت ، العدد ٥١ ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان.

١١- فاطمة توفيق أبو نعيم (٢٠١٥م) دور منشآت القطاع الخاص الفلسطيني في توفير فرص عمل لخريجي كليات التجارة : دراسة حالة قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فسطين.

١٢- محمد أحمد الحاورى (٢٠٠٤م) متطلبات النهوض بدور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية : الوضع الراهن – المسئولية الاجتماعية – متطلبات النهوض " ، مجلد ٨ ، العدد ١٧ ، المركز اليمنى للدراسات الاستراتيجية ، شؤون العصر ، اليمن

١٣- محمد حازم إسماعيل الغزالى(٢٠١٥م) دور الإصلاح الاقتصادي في تقليل مخاطر الاستثمار، المؤتمر العلمي الدولي الأول منظمات الأعمال: الفرص والتحديات والتطلعات ، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن.

١٤- محمد عبد العظيم طلب (٢٠٠٤م) الإصلاح الاقتصادى من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية ، المجلد ٢١ ، العدد ٣٦ ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط.

١٥- محمود حسين على المرسومى ، حسين على كيطان (٢٠١٢م) الإصلاح الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية فى دول عربية مختارة ، المجلد ٣، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العراق.

١٦- نورى ياسمين (٢٠١٥م) مكانة القطاع الخاص المنتج فى ظل السياسات التنموية فى الجزائر بين الخطاب الرسمى والواقع الميدانى (١٩٦٢- ٢٠١٢م) ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمرى ، تيزى وزو ، الجزائر.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

17- BARRIE HOULIHAN, MICK GREEN : (2009) MODERNIZATION AND SPORT: THE REFORM OF SPORT ENGLAND AND UK SPORT , Public Administration Vol 87, No 3, PP 678–698. http://onlinelibrary.wiley.com

18- GAO Xue-feng : (2006)Tendency for Chinese sports system reform during post Olympic era , Journal of Wuhan Institute of Physical Education. http://en.cnki.com

19- Guido Tabellini : (2005) The Role of the State in Economic Development Leibniz Information Centre for Economics ,Vol 58, Iss 2,

PP 283–303. **onlinelibrary.wiley.com**

20- Haeran Lim : (2010) The Transformation of the Developmental State and Economic Reform in Korea Journal of Contemporary Asia , Volume 40, Issue 2, Korea: The Challenges of Globalisation.

21- LI Bian-ying : (2008) The way to the reform of the sports system in China after Olympic Games 2008 , Journal of Physical Education. http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotal-TYXK200802001.htm

22- Li Ming : (2000) Features and Development of Community Sport in China During Period of Economic Transformation, Journal of Shanghai Physical Education Institute. http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotal-STYB 200004004.htm

23- Lorenzo Ductor , Daryna Grechyna : (2015) Financial development, real sector, and economic growth ,Vol 37, PP 393–405. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1059056015000076

24- Oleksandr G. Koshovyi, Olena Yu. Krasovska : (2016) Institutional Sport Reform in the Context of Enhancing Investment Attractiveness of Ukraine's Sports Sector ARTICLE ,Vol 67, ISSN 2300-2697. https://www.editlib.org/p//17699

25- TANG Ji-lan : (2010) Research on the Britain Public Service Reform and Sport Policy Change , Journal of Nanjing Institute of Physical Education (Social Science). http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotal-LJTB201002010.htm

26- Vladimir Mau : (2017) Russia’s economic policy in 2015–2016: the imperative of structural reform , Journal Post-Soviet Affairs , Volume 33 , No 1, PP 63-83.

27- YI Jian-dong : (2011) Logical bases and value orientation of sport system reform in China , Journal of Physical Education http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTOTAL-TYXK201101004.htm